اقتصاد

مصارف مشتركة ومناطق حرة وتسهيل تنقل رجال الأعمال على الطاولة

اللجنة المشتركة السورية العراقية بدأت أعمالها أمس في دمشق والاجتماعات الختامية اليوم

| هناء غانم

بدأت أمس في دمشق الاجتماعات الفنية للجنة المشتركة السورية العراقية في دورتها التاسعة، على مستوى معاوني الوزراء والمديرين العامين للمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال، ليصار إلى عقد الاجتماعات النهائية وتوقيع الاتفاقيات اليوم.

ويضم الوفد العراقي وزير التجارة ورجال أعمال يمثلون كل القطاعات الاقتصادية، حيث سيتم بحث الفرص المكنة لزيادة التبادل التجاري، وإقامة مشاريع اقتصادية واستثمارية مشتركة، ومن المتوقع أن تشهد أعمال اللجنة توقيع اتفاقيات عدة في قطاعات مختلفة ووضع الإطار الرسمي والقانوني للعلاقة التجارية بين البلدين.

وحول المحاور التي سوف يتم مناقشتها خلال اجتماعات اللجنة اليوم، بينت مصادر حكومية لـ«الوطن» أن هناك عناوين كثيرة سيتم التعاون فيها مع الجانب العراقي، ولاسيما في المجال الاقتصادي والتجاري، إضافة للتعاون في المجال المالي والمصرفي والجمركي، في مجال البنى التحتية والطاقة والقطاعات الاقتصادية والخدمية والتعاون في مجال العمل السياسي والأمني والقضائي.

وذكر أن الاتفاق على تسهيل حركة انسياب المنتجات السورية باتجاه الأسواق العراقية من دون قيود سوف يتصدر قائمة القضايا الاقتصادية والتجارية المطروحة للبحث، وذلك سعياً لإعطاء مزيد من التسهيلات لدخول رجال الأعمال من كلا البلدين، وتعديل بعض الاتفاقيات، وخاصة اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات الموقعة بين البلدين عام ٢٠٠٢، وتفعيل التعاون في مجال المناطق الحرة بهدف زيادة حجم التبادل التجاري، وإقامة مناطق تجارة حرة مشتركة في اليعربية والبوكمال، كما تم الاتفاق عليه سابقاً، وفي منطقة ربيعة والقائم بالعراق، إضافة إلى إمكانية تأسيس مصارف خاصة مشتركة سورية عراقية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت معاونة وزير الاقتصاد لشؤون العلاقات الدولية رانيا خضر أحمد أن اجتماعات الأمس هي فنية بحتة، شملت جميع القطاعات الاقتصادية، ومن المقرر ان تستكمل اعمالها غدا بحضور وزراء الاقتصاد والتجارة في سورية والعراق.

وأشارت إلى أن الاجتماع الأمس تناول العديد من القضايا المتعلقة بتذليل كافة العقبات التي تحول دون تعزيز التبادل التجاري وتنشيطه بين البلدين، مع التأكيد عل أهمية توسيع دائرة التعاون عل مستوى القطاع الخاص، إضافة إلى التعاون في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمعارض والمناطق الحرة.

كما تم التأكيد على ضرورة و اهمية التعاون في المجال الاستثماري واعادة الاعمار.

البت بتصدير الأغنام خلال أيام.. ووزير الزراعة لـ«الوطن»: تجربة استيراد ثلاثة رؤوس بيلا مقابل تصدير رأس عواس لم تنجح

- ممثلون في هيئة الجمارك المرتقبة لقطع طريق التهريب ضمن التصدير النظامي
- اتحاد غرف الزراعة: التصدير ضمان لمكافحة التهريب والحفاظ على حقوق الخزينة
- اتحاد الفلاحين: نقص كبير في الأغنام وتهريبها أسهل من التصدير

| صالح حميدي

كشف وزير الزراعة أحمد القادري لـ«الوطن» أن البت بالسماح بتصدير الأغنام العواس سيكون خلال أيام، ريثما تجتمع اللجنة المشتركة الخاصة بالتقرير بموضوع تصدير الأغنام، التي تضم ممثلين من وزارات الزراعة والاقتصاد والتجارة الداخلية إضافة إلى اتحاد الفلاحين، لبحث موضوع التصدير بعد الوقوف على أوضاع وظروف الثروة الغنمية واحتياجات السوق المحلية، وجدوى التصدير.

ولفت القادري إلى مشكلة عدم توافر إحصائيات دقيقة عن الفائض من ذكور أغنام العواس حالياً، وأن البيانات كلها في هذا المجال تقديرية، وهذا أحد المواضيع الذي ستبحثه اللجنة خلال اجتماعها، وهناك إجراءات سوف يتم الإعلان عنها في وقتها بالتنسيق مع اتحاد الفلاحين، وبعد النظر بوضع المربين.

القادري أكد أن وزارة الزراعة لا تستطيع وحدها البت في الموافقة أو عدم الموافقة على التصدير، أو على الأعداد المطلوبة للتصدير قبل الجلوس على طاولة النقاش مع الجهات الممثلة في اللجنة، وحرصاً من هذه الجهات على توفير احتياجات المواطنين، وتلافي أي تحديات خلال الفترة القادمة فيما يخص توفير اللحوم الحمراء، وعلى عدم الإخلال باحتياجات ومتطلبات السوق المحلي.

وأشار إلى أن اللجنة المشتركة لم توافق على تصدير الأغنام خلال العامين ٢٠١٦-٢٠١٧، وذلك نتيجة عجز المصدرين عن التصدير نظراً للكلف العالية في حينه عبر المنافذ البحرية.

ولفت القادري من جهة أخرى إلى عدم قدرة المصدرين للعام الفائت (٢٠١٨) على تصدير أغنام العواس بعد إصدار قرار يلزم المصدرين بآلية تنص على استيراد ثلاثة رؤوس من غنم البيلا مقابل تصدير رأس واحد من غنم العواس لتعويض احتياج السوق المحلية، مبيناً أن هذا القرار لم يكن ناجحاً.

الأكثر تضرراً

مدير مكتب الثروة الحيوانية في اتحاد الفلاحين حكمت العزب أظهر تريثاً خلال تصريحه لـ«الوطن» حول الموضوع حتى تكتمل دراسته، ومعرفة أعداد القطيع وترميمه، إذ إن الأغنام كانت أكثر تضررا من الأبقار، والنقص كبير فيها، وتهريبها أسهل.

وبين أن اتحاد الفلاحين بعد توافر إحصائية دقيقة وضمان وجود فائض يمكن أن يوافق على التصدير، بحيث لا يوثر في السوق مع تحقيق استفادة المربي والفلاح، وضمن الحفاظ على السوق المحلية وعلى الثروة الغنمية.

وعلى صعيد التهريب قال العزب: «راسلنا الجمارك، ونحن ممثلون في مجلس الإدارة في هيئة الجمارك المرتقبة لقطع الطريق على أصحاب النفوس الضعيفة»، في تهريب الأغنام عبر الحدود ضمن عمليات التصدير النظامية، وكانت دير الزور قد شهدت تهريب أعداد كبيرة من الأغنام.

تهريب واستنزاف

رئيس لجنة الثروة الحيوانية في اتحاد غرف الزراعة معتز السواح بين لـ«الوطن» أن التصدير ضمان لمكافحة التهريب والحفاظ على حقوق الخزينة، لكون التهريب يستنزف الثروة الغنمية ولا يميز بين الذكور والإناث وتشهد عمليات تهريب كبيرة للنعاج والفطام الأمر الذي يتسبب باستنزاف قطيع الأغنام، على حين تقتصر عمليات التصدير على ذكور الأغنام وتضمن مراقبة أي حالات تلاعب فيها وتحافظ على استمرارية واستقرار نسبة الولادات، وتضمن كذلك إعادة القطع الأجنبي لخزينة الدولة مع وضع ضوابط لعملية التصدير وضمان استقرار سوق اللحوم وبقاء الأسعار المناسبة للمستهلكين.

للخزينة

خالد موصلي (مصدّر) صرح لـ«الوطن» بأن إخراج الأغنام ضمن عمليات تصدير نظامية وتحت رعاية الدولة يحمل الكثير من المنافع للاقتصاد والمربين ولخزينة الدولة.

وبين أن التهريب له مخاطر، وعندما يصادر رأس الغنم فإن غرامته كبيرة لا تحتمل خاصة في ظل البنود والمواد الجمركية الجديدة، وتحتسب هذه الغرامة على الوزن وضمن آلية محددة في القانون الجمركي حيث يتم احتساب قيمة رأس الغنم السوقية ويضرب بثلاثة أضعاف ضمن تفسيرات جمركية محددة.

وبين موصلي أن الثروة الغنمية في ذروتها خلال هذا الموسم، والمراعي سجلت في البادية عودة أنواع من النباتات والأعشاب بعد غياب لأكثر من ثلاثين سنة، وحسب شهادات كبار السن من المربين في البادية السورية لم يشاهدوا هذه النباتات لأعوام طويلة، مؤكداً أن المراعي باتت تتمتع بمخزون من الأعشاب يكفي قطيع الأغنام لثلاث سنوات قادمة.

ولفت إلى أن الولادات ترتفع حالياً مرتين نتيجة توافر المراعي والغذاء في البادية وغيرها من المناطق، مبيناً أن سعر الخروف للتصدير من عمر سنة نحو ١٩٥٠ ليرة للكيلو الحي الواقف، والجدي ١٦٠٠ ليرة.

هذا وكان عدد من مصدري ومربي الأغنام قد أرسلوا كتاباً إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية للسماح لهم بتصدير ذكور الأغنام وذكور الماعز خلال الموسم الحالي بعد انتهاء فترة الولادات لقطيع الأغنام.

مدير مالية ريف دمشق لـ«الوطن»: ٤٠٠٪ زادت التحصيلات الضريبية منذ عام ٢٠١٤

| عبد الهادي شباط

كشف مدير مالية ريف دمشق عامر مكي لـ«الوطن» أن معدل التحصيلات ارتفعت منذ عام ٢٠١٤ حتى ٤٠٠٪، وهو مؤشر جيد على حركة تعافي وتحسن النشاط الاقتصادي، وعودة الكثير من المنشآت الصناعية والتجارية للعمل، خاصة أن ريف دمشق تشتمل على الكثير من المنشآت الاقتصادية المهمة التي بدأت تعود تباعاً للإنتاج بعد توافر الكثير من التسهيلات والخدمات.

وبين أن الكثير من المكلفين استفادوا خلال السنوات الماضية من الإعفاءات، خاصة المكلفين في المناطق المتضررة، وهذا ما أسهم بزيادة الثقة، والتعاون مع الدوائر المالية بريف دمشق، علماً بأن مالية ريف دمشق تعمل اليوم على تحديث برامج عملها، والتوجه نحو الأتمتة لتلافي الكثير من الأخطاء والتجاوزات الحاصلة.

ولفت مكي إلى أنه يعول الكثير على التوسع في برامج الأتمتة في التخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي، التي تفوت على الخزينة العامة الكثير من المستحقات، مبيناً أن التهرب الضريبي له شقان، الأول جزئي، يكون عبر التلاعب على القوانين والتشريعات والتحايل عليها للتهرب من جزء من الضريبة، والثاني تهرب كامل، ويكون عبر كتم النشاط الاقتصادي، وإخفائه عن الدوائر المالية للتهرب من دفع أي ضريبة.

وفي مثال على ذلك، بين أن الكثير من الأنشطة الاقتصادية والورش في أقبية جرمانا مثلاً تخفي أنشطتها للتهرب من الضريبة، وأن المالية تعمل عبر الاستعلام الضريبي على متابعة ذلك والكشف عن مثل هذه الورش، في جرمانا وفي مختلف المناطق بريف دمشق، علماً بأن هناك العديد من التسهيلات المقدمة للمكلفين، معتبراً أن ظاهرة التهرب الضريبي لا يمكن التخلص منها بشكل نهائي، لكن يمكن التخفيف منها للحدود الدنيا، وهو ما تعمل عليه وزارة المالية عبر تحديث أنظمتها الضريبية وتطوير تشريعاتها، والعمل على تحسين جودة الإدارة الضريبية على التوازي مع التوسع في تبسيط الإجراءات وأتمتة الأعمال لتحييد العامل الشخصي والتقديري في التكاليف الضريبية، لكنه يرى أن التهرب الضريبي يحتاج لتضافر الكثير من الجهود المجتمعية وخاصة وعي المكلف أن هذه الضريبة هي حق للخزينة العامة وللدولة وليس عبئاً، وأن هذه الضرائب يقابلها الكثير من الخدمات والدعم الحكومي بدءاً من الخبز وانتهاء في توفير البنية التحتية وغيرها من الخدمات المهمة والأساسية لحياة المواطن.

«الكهرباء» لـ«الوطن»: الإدارة المحلية وعدتنا بمبالغ من صندوق إعادة الإعمار لتأهيل الشبكات في المناطق المحررة

| قصي أحمد المحمد

صرّح مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أنّه لم يتم تخصيص شركات الكهرباء بأي مبالغة جديدة من صندوق إعادة الإعمار، باستثناء ما صرف مسبقاً وهي مبالغ قليلة مقارنة مع الاحتياجات، لإعادة تأهيل المناطق المحررة، مشيراً إلى أنّه كان متوقعاً وفقاً لأحد الاجتماعات السابقة، أنّه في الأول من نيسان ٢٠١٩ سيتم تخصيص الوزارة باعتمادات مالية لإعادة تأهيل الشبكات ومحطات التحويل في المناطق المحررة.

وأوضح المصدر أنّ إعادة تأهيل المناطق المحررة يحتاج إلى مئات مليارات الليرات لكون الدمار الذي لحق بشبكات الكهرباء التي كانت فيها كبيرة جداً، مبيناً أنّ موضوع إعادة تأهيل هذه المناطق لا يتم حسابه من نفقات شركات الكهرباء المحددة لها بالميزانية السنوية، وإنما تصرف عن طريق وزارة الإدارة المحلية (صندوق إعادة الإعمار).

وبيّن المصدر أنّ الاحتياجات اللازمة لإعادة تأهيل هذه المناطق تحتاج إلى الكثير من التجهيزات التي فيها نقص حالياً، وما هو متوافر لا يتناسب مع الاحتياجات، موضحاً أنّ الاحتياجات اللازمة لإصلاح الأعطال وتأهيل شبكات الكهرباء في المناطق النظامية وحتى العشوائية متوافر إلى حد ما.

وأشار المصدر إلى أنّ موضوع المناطق العشوائية متابع بشكل مستمر في جميع الشركات وبالمحافظات كافة، شأنها شأن المناطق المنظمة، مبيناً أنّه تتم معالجة كل الاختناقات من خلال التوسعات في بعض المناطق عبر زيادة مراكز التحويل، مستثنياً بعض المناطق العشوائية التي تتم متابعتها مع وزارة الإدارة المحلية.

وأوضح المصدر أنّ كميات الكهرباء المستهلكة في المناطق العشوائية كبيرة جداً، وفيها استجرار عشوائي غير مشروع كبير أيضاً، مرجعاً ذلك إلى الكثافة السكانية الكبيرة فيها، مؤكّداً أنّ عدم متابعتها يسبب الكثير من المشكلات.

ولفت إلى بعض الصعوبات التي تحصل حالياً والتي تستنزف عمل بعض شركات الكهرباء والتي تتمثل في ظهور الكثير من الأبنية الطابقية الجديدة من دون وجود دراسات دقيقة لها، وخاصة ما يتعلق بموضوع الالتزام بما تحتاج إليها الشركات من أجل تزويد هذه الأبنية بمراكز التحويل اللازمة، موضحاً أنّه جميع المراكز التي تم تركيبها في هذه المناطق لم تعط النتيجة المرجوة منها لكون التوسعات مستمرة ولا تتناسب مع كميات الكهرباء المخصصة.

وأوضح المصدر أنّ ذلك ينعكس سلباً على واقع التغذية في المناطق العشوائية، مشيراً إلى أنّ هذا الموضوع يحتاج إلى ضبط ومراقبة عند إنشاء هذه الأبنية وفقاً للشروط اللازمة لكل بناء، وخاصة أنّ المناطق العشوائية فيها فاقد كهربائي كبير أيضاً.

وكانت وزارة الكهرباء قد باشرت بتنفيذ توجيهات رئيس الحكومة في متابعة واقع الشبكة الكهربائية في منطقة عش الورور عبر توسيع استطاعة محولة في مركز تحويل عش الورور البرجي، إضافة إلى ذلك العمل على تركيب مركز تحويل إسعافي باستطاعة ٦٣٠ كيلو فولط خلال الأسبوع القادم فيها.

٤ مليارات ليرة سورية استثمارات «الشيخ نجار» في ثلاثة أشهر

| علي محمود سليمان

بلغ حجم الاستثمار في مدينة الشيخ نجار الصناعية ٤,١٤٤ مليارات ليرة سورية خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٩، على حين إن حجم الاستثمار التراكمي من تاريخ تأسيس المدينة بلغ أكثر من ٢٢٦ مليار ليرة.

وبحسب تقرير الاستثمار في الشيخ نجار الصناعية (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد تم تخصيص ٣٣ مقسماً، ومنح ٤ تراخيص إدارية، مع مباشرة ٤ منشآت صناعية بالبناء، ودخول ١٥ معملاً في الإنتاج الفعلي، وتشغيل ٥٠٠ عامل وذلك خلال الربع الأول من العام الحالي.

وبمحصلة الاستثمار التراكمي في المدينة من تاريخ التأسيس يكون عدد المقاسم المخصصة ٣٧٥٢ مقسماً، وعدد التراخيص الإدارية ٨٠٥ تراخيص، وعدد رخص البناء ٢٦٩٣ ترخيصاً، وعدد المنشآت المباشرة بالبناء ١١٨٥ منشأة، وعدد المعامل المنتجة فعلياً ٥٥٠ معملاً، وعدد العاملين في المدينة أكثر من ٢١ ألف عامل.

وفيما يتعلق بالمشروعات قيد التنفيذ في المدينة الصناعية من الخطة الاستثمارية ما بين ٢٠١٨-٢٠١٩ أوضح مدير المدينة حازم عجان لـ«الوطن» أنها بلغت ٣٧ مشروعاً، بقيمة إجمالية للعقود بلغت بنحو ٢,٦٥ مليار ليرة، وهي مشروعات تتوزع ما بين مشروعات قيد التنفيذ بنسب متفاوتة ومشروعات تم وضع الدراسات اللازمة لها.

آروب سورية
السورية الدولية للتأمين ش.م.م.ع

دعوة السادة المساهمين في الشركة السورية الدولية للتأمين آروب سورية المساهمة المغفلة العامة لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية والمقرر عقده في 2019/4/24

يسر مجلس إدارة الشركة السورية الدولية للتأمين آروب سورية المساهمة المغفلة العامة أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً من يوم الأربعاء الواقع في الرابع والعشرين من شهر نيسان لعام 2019 في فندق الشيراتون (قاعة أمية) لمناقشة بنود جدول الأعمال المتضمن المواضيع التالية:

1- الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للدورة المالية 2018 وخطة العمل للعام 2019.
2- الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حساب ميزانيتها ومصير الأرباح والخسائر وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2018.
3- مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها.
4- اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة.
5- زيادة رأس مال الشركة عن طريق ضم رصيد الأرباح المدورة وجزء من الاحتياطي الخاص حتى تاريخ 2018/12/31 وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة 8 من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات اللازمة اصولاً.
6- الاطلاع على قرار مجلس الإدارة بتعيين عضو مجلس إدارة جديد بدلاً من العضو المستقيل لملء المركز الشاغر وليكمل مدة سلفه واتخاذ القرار بالموافقة على هذا التعيين أو انتخاب عضو مجلس إدارة جديد، والاطلاع على تغيير ممثل شركة آروب للتأمين (ش.م.ل) في عضوية المجلس.
7- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2018.
8- المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2018 والبحث في تعويضات مجلس الإدارة للعام 2019 واتخاذ القرار بخصوصها.
9- البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2018 واتخاذ القرار بخصوصها.
10- انتخاب مدقق الحسابات للعام 2019 وتحديد تعويضاته.
11- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة و التعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.
12- البحث في صلاحيات مجلس الإدارة او من يفوضه المجلس بإجراء عمليات بيع وشراء الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية لصالح الشركة.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة المذكور المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصالةً أو وكالةً لدى فرع الشركة الكائن في دمشق أبو رمانة مقابل حديقة المدفع مصطحبين معهم وثيقة إثبات الشخصية، ويبدأ التسجيل خلال أوقات الدوام الرسمي للشركة اعتباراً من يوم الأربعاء الواقع في2019/04/10 من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الرابعة مساءً، وينتهي التسجيل في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 2019/04/23 لينتقل التسجيل بتاريخ انعقاد الجلسة في 2019/4/24 إلى فندق الشيراتون بدءاً من الساعة التاسعة والنصف صباحاً ويستمر حتى الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

في حال عدم انعقاد اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً من يوم الأربعاء الواقع في 2019/4/24 في فندق الشيراتون في دمشق لعدم اكتمال النصاب القانوني يمدد التسجيل بحسب الأحكام الواردة آنفاً إلى الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً من يوم الأربعاء الواقع في الرابع والعشرين من شهر نيسان من العام 2019 لتنعقد هيئة عامة غير عادية جديدة تقوم مقام الهيئة العامة العادية في الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً من يوم الأربعاء الواقع في 24 من شهر نيسان من العام 2019 في نفس المكان وتعتبر الجلسة قانونية بحضور نسبة من أسهم الشركة وفقاً لما هو وارد في نظامها الأساسي والمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ويعتبر التسجيل للجلسة التي لم يكتمل نصابها ساري المفعول للجلسة الثانية.

وستكون البيانات المالية متاحة لكل مساهم في مركز الإدارة العامة خلال أوقات التسجيل مع العلم أنه يمكن للمساهمين الاطلاع على البيانات المالية للشركة وتقرير مدقق الحسابات على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy.

يحق للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير لحضور الجلسة أن يتقيد بأحكام التوكيل الواردة في المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

في حال قيام أحد المساهمين ببيع أسهمه قبل اليوم المحدد لانعقاد الهيئة العامة، يفقد حقه في حضور الإجتماع.

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم 3329010 تحويلة 1060

رئيس مجلس الادارة